

Redefining the US Role in the Global Climate System: A Reading of the Withdrawal from the Paris Climate Agreement

إعادة تعريف الدور الأمريكي في النظام المناخي العالمي: قراءة في الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ

م.د. وليد جرجيس إسعيد الجبوري

Asst. Dr. Waleed Jarjees Esaid Al-Jubouri

الاختصاص العام/ العلوم السياسية

General Field / Political Science

الاختصاص الدقيق/ الاستراتيجية

Specific Field / Strategy

التخصص الدقيق للبحث/ السياسات الدولية والتغير المناخي

Research Specialization / International Politics and Climate Change

وزارة التربية/ مديرية تربية صلاح الدين

Ministry of Education / Salah al-Din Directorate of Education

waleedjarjees@gmail.com

٠٧٧٠٣٠٤٦١٨٦

المستخلص:

يمكن القول إنَّ الاهتمام الدولي بقضية التغيّر المناخي بدأ يأخذ منحىً مؤسسياً منذ العقد الأخير من القرن العشرين، إذ برز ضمن حزمة من المتغيّرات الأساسية على جدول الاهتمامات العالمية، لا سيما في ما يتعلق بالأمن العالمي ومصادر تهديده، وقد أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدولة القائدة للنظام العالمي بعد الحرب الباردة، بدور فاعل في تنمية هذا الاهتمام، الذي توجّه في نهاية المطاف باتفاقية باريس للمناخ عام ٢٠١٥، وهي الاتفاقية التي شكّلت تحولاً جوهرياً في طبيعة التزامات الدول، وكترست الاعتراف العالمي المتزايد بأهمية التغيّر المناخي، الذي لم يعد يُنظر إليه كشأن بيئي صرف، بل بات يُقارب بوصفه ملفاً من ملفات السياسة الخارجية، وأداة من أدوات التنافس الاقتصادي وموازين النفوذ الجيوسياسي، وقد جسدت حالة الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية باريس للمناخ أنموذجاً جلياً لمدى هشاشة الإجماع الدولي تجاه هذه القضية الرئيسية، ومثلت حالة من الاضطراب في السلوك السياسي تجاه هذه القضية. الكلمات المفتاحية: المناخ، الولايات المتحدة، دونالد ترامب، اتفاقية باريس.

Abstract:

It can be argued that international attention to the issue of climate change began to assume an institutional dimension during the last decade of the twentieth century, as it emerged among a set of core variables on the global agenda—particularly with regard to international security and its sources of threat. The United States, as the leading power in the post–Cold War international order, played an active role in fostering this attention, which culminated in the Paris Climate Agreement of 2015. This agreement represented a fundamental shift in the nature of states’ commitments and consolidated the growing global recognition of the significance of climate change. No longer viewed as a purely environmental matter, climate change has increasingly been approached as an issue of foreign policy and a tool of economic competition and geopolitical influence. The U.S. experience with the Paris Agreement exemplified the fragility of international consensus on this critical issue and illustrated the degree of inconsistency in political behavior toward it.

Keywords: Keywords: Climate, United States, Donald Trump, Paris Agreement.

المقدمة:

مثلت اتفاقية باريس للمناخ تنويعاً للجهد المؤسسي الدولي تجاه قضية جوهرية تهدد أمن الكوكب ومستقبله، وقد جاء التحول الأمريكي مع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة عام ٢٠١٦ ليكشف هشاشة الإجماع الدولي، إذ أعلن انسحاب بلاده من الاتفاقية في أول تحول من نوعه، قبل أن تعود الولايات المتحدة إليها في عهد الرئيس جو بايدن عام ٢٠٢٠، ثم تنسحب مجدداً مع عودة ترامب إلى السلطة عام ٢٠٢٥، فقد أدى هذا الاضطراب في السياسة الأمريكية إزاء القضية المناخية إلى اهتزاز ثقة المجتمع الدولي بجدية الدور الأمريكي، كما أسهمت النزعة التشكيكية لدى بعض القوى واللوبيات داخل الولايات المتحدة، التي ما زالت تطعن في جوهر هذه القضية وفي حقيقة آثارها كما يبينها الإعلام العلمي والسياسي، في إعادة تشكيل مكانة "المناخ" كقضية دولية، إذ تحول من قضية علمية إلى أداة ضغط سياسي وتوازن استراتيجي أكثر منه مجرد ملف بيئي تقني.

الأهمية:

تبرز أهمية بحثنا في استعراض الجهد المؤسسي الدولي للبناء لاتفاقية دولية تحدد التزامات الدولي تجاه قضية المناخ، مستعرضين بصورة تفصيلية دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الجهود، وجدلية الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه القضية.

الإشكالية:

كيف يعكس الانسحاب الأمريكي من اتفاقية باريس للمناخ تحولات الدور الأمريكي في النظام المناخي العالمي، وما حدود تأثيره على موقع الولايات المتحدة بين منطق القيادة الدولية وخيار الانكفاء الوطني.

الفرضية:

يفترض هذا البحث أن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ لا يمثل مجرد قرار سياسي ظرفي، بل يعكس تحولاً في مقاربة واشنطن لدورها في النظام المناخي العالمي، من دور القيادة والتنسيق الدولي إلى تغليب اعتبارات المصلحة الوطنية والسيادة على حساب الالتزامات الجماعية.

الهيكلية:

وسنحاول استعراض اهم فقرات بحثنا ضمن المحاور الآتية:

- المحور الأول: قضية المناخ: الجهود العالمية التأسيسية والدور الأمريكي.

- المحور الثاني: الانسحاب الأول لإدارة دونالد ترامب من الاتفاقية.

- المحور الثالث: من العودة إلى الانسحاب مجدداً... الانقسام الأمريكي حول السياسة المناخية.

المحور الأول: قضية المناخ: الجهود العالمية التأسيسية والدور الأمريكي

لم يعد التغير المناخي مجرد قضية بيئية بحتة، بل غداً واحداً من أبرز القضايا الاستراتيجية التي تعيد صياغة أولويات الدول ومساهماتها، وقد أسهمت المفاوضات متعددة الأطراف في بلورة إطار مؤسسي يعكس التزامات الدول تجاه الحد من الانبعاثات، وفي هذا السياق، مثل اتفاق باريس عام ٢٠١٥ نقطة تحول محورية في صياغة النظام المناخي العالمي.

أولاً: الجهود العالمية للتأسيس لقضية المناخ

يمكن القول إن قضية التغيرات المناخية قد تحولت بالنظر إلى مسبباتها البشرية من قضية طبيعية تسببها التغيرات التي تطرأ على كوكبنا إلى قضية قابلة للمعالجة طالما أن التقنيات التي يمكن أن ترد على ترشيد الصناعات وانبعاثاتها قابلة للسيطرة. فقد أثبتت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن انبعاث الغازات الدفيئة الناتجة عن النشاطات الصناعية المكثفة، وسائر العمليات البشرية الأخرى، قد تسببت في

تغيّرات عميقة في النظام المناخي العالمي، إذ باتت التأثيرات الضارة لتغيّر المناخ ملاحظة بوضوح في مختلف أنحاء العالم، من خلال ارتفاع درجات الحرارة، وتغيّر أنماط الأمطار وطول مواسمها، وتسارع ذوبان الكتل الجليدية، وارتفاع مستويات سطح البحر، فضلاً عن تزايد حموضة المحيطات، وهو ما سينعكس على إنتاج الغذاء، وصحة الإنسان، والتوزيع السكاني، وأنماط الهجرة، واحتمالات النزاع، ومدى استقرار وازدهار المجتمعات^(١)، وقد أخذت ظاهرة التغيرات المناخية تشغل أذهان العلماء والمهتمين بقضايا البيئة والمناخ والسياسة منذ ستينيات القرن الماضي، إذ لاحظوا حدوث تحولات مناخية غير مألوفة في الطبيعة، تمثلت بارتفاع درجات الحرارة وما ترتب عليه من موجات جفاف ضربت مناطق واسعة من العالم، فضلاً عن فيضانات اجتاحت مناطق أخرى^(٢). ولا شك أن استجلاء الصورة في أن التغيّر المناخي هو مشكلة عالمية مشتركة تهدد الأمن الشامل لجميع دول العالم دون استثناء، يدفع بالضرورة نحو تبني نهج تعاوني شامل يضم مختلف الدول لمعالجتها على نحو فعال، وإذ تحتفظ كل دولة بسيادتها وحقوقها في تقرير سياساتها، فلا يمكن إرغامها على اتخاذ إجراءات تخالف إرادتها؛ فقد أصبح من الضروري إيجاد اتفاقيات ملزمة تُشارك فيها الدول طوعاً، ضماناً لامتنالها ومساهمتها الجماعية في التصدي لهذه الأزمة العالمية.

وفي هذا الصدد لا يمكن إغفال دور الأمم المتحدة في حماية المناخ بشكل عام من خلال جهودها في عقد عدد من المؤتمرات الدولية وإبرام الاتفاقيات الرامية لحماية البيئة والتصدي لكل ما يهددها، فضلاً عن الدور الفاعل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد شكلت هذه الجهود وحدة متكاملة تعزز قدرة المنظمة على مواجهة التهديدات المناخية الخطيرة^(٣).

وقد انطلقت الجهود المؤسسية لمواجهة القضية المناخية منذ عام ١٩٩٢ عبر الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ، التي أُقرّت بمشاركة ١٥٣ دولة، وهي معاهدة بين الحكومات تُرسي أسس جهود المناخ العالمية، تمتعت هذه الاتفاقية بعضوية شبه عالمية، وقد صدّقت عليها الولايات المتحدة بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ، وحددت الاتفاقية هدفاً طويلاً الأجل (تجنب التدخل البشري الخطير في النظام المناخي)،

(١) محمد رحموني، "القضايا الرئيسية لتصميم نظام قانوني دولي فعال لحماية المناخ"، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد ٢ (الجزائر: حيزان ٢٠٢٠)، ص ٣١١.

(٢) محمد عبد الكريم، "التغيرات البيئية وأثرها على نزوح النساء في جنوب العراق"، مجلة كلية الإمام الجامعة، العدد ٥ (صلاح الدين: ٢٠٢٤)، ص ١٦٤.

(٣) بشير سبهان أحمد، "الجهود الدولية لمكافحة جريمة الإبادة البيئية"، مجلة كلية الإمام الجامعة، العدد ٣ (صلاح الدين: ٢٠٢٣)، ص ٨٩.

وأرست مبادئ لتوجيه الجهود العالمية، وألزمت جميع الدول بـ"التخفيف" من آثار تغير المناخ عن طريق خفض أو تجنب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري^(١). وقد أرست هذه الاتفاقية الأسس العامة لمبدأ "المسؤولية المشتركة مع تباين الأعباء"، بوصفه مدخلاً لتحديد التزامات الدول تجاه خفض الانبعاثات. وبعد خمس سنوات، اعتمدت الدول الأطراف بروتوكول كيوتو بوصفه أول وثيقة دولية ملزمة تفرض على الدول المتقدمة نسباً محددة لخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة، ونظراً لانتهاء فترة الالتزامات الأولى في عام ٢٠١٢، بدأ البحث عن ترتيبات جديدة لمرحلة ما بعد كيوتو، وقد نوقشت هذه المسألة خلال قمة كوبنهاغن عام ٢٠٠٩، والتي رغم مشاركة فاعلة من قادة دوليين ومنظمات غير حكومية وممثلين عن المجتمع المدني، إلا أنها لم تُفضِ إلى نتائج ملموسة، وقد تكررّت محاولات التوصل إلى توافق دولي في قمة الدوحة عام ٢٠١٢ (COP18)، غير أن الاتفاق على التزامات ملزمة لم يتم، فاقتصر المخرج على تمديد العمل بروتوكول كيوتو حتى عام ٢٠٢٠، تمهيداً للتحضير لاتفاقية جديدة وملزمة، تجسّدت لاحقاً في اتفاقية باريس للمناخ لعام ٢٠١٥^(٢).

ثانياً: الدور الأمريكي التأسيسي في النظام المناخي العالمي

مثّلت قمة ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ نقطة الانطلاق الأولى للنظام المناخي العالمي، حين تبنت الدول "الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ" التي أرست الأسس القانونية للتعاون الدولي، غير أنّ الدور الأمريكي لم يخلُ من تناقض، إذ وافقت واشنطن على الاتفاقية الإطارية لكنها رفضت لاحقاً المصادقة على بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، متذرعة بكونه يفرض التزامات صارمة على الدول الصناعية ويستثني في الوقت نفسه الاقتصادات الناشئة الكبرى مثل الصين والهند، وهو ما اعتبرته إخلالاً بمبدأ العدالة وتكافؤ الأعباء، ومع ذلك ظلّت الولايات المتحدة حاضرة في صياغة السياسات المناخية من خلال دعمها المالي والتكنولوجي، ومشاركتها في الجولات التفاوضية اللاحقة، فضلاً عن تمويلها الواسع للبحوث العلمية المتصلة بالمناخ^(٣).

هذا التناقض جعل واشنطن في موقع الفاعل الذي لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات مناخية لاحقة، إذ ثبت أن نجاح أي اتفاق عالمي مرهون بانخراطها الكامل، ولذلك اتجهت الإدارات الأمريكية، بعد تجربة كيوتو، إلى البحث عن صيغة أكثر مرونة تحقق التوازن بين المصلحة الوطنية الأمريكية ومتطلبات الالتزام الدولي. فبرزت فكرة

(١) Paris Climate Agreement Q&A, The Center for Climate and Energy Solutions, in:

<https://www.c2es.org/content/paris-climate-agreement-qa/> (08/08/2025)

(٢) محمد رحموني، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠.

(٣) قضايا عالمية، تغير المناخ، موقع الأمم المتحدة، في:

<https://www.un.org/ar/global-issues/climate-change> (16/08/2025)

الاعتماد على آليات طوعية متدرجة بدلاً من الالتزامات القانونية الجامدة، بحيث تحدد كل دولة أهدافها بما يتلاءم مع ظروفها، وهو ما مهد الطريق لاحقاً لولادة اتفاقية باريس.

في هذا السياق، أطلقت إدارة الرئيس باراك أوباما، ابتداءً من عام ٢٠٠٩، مساراً دبلوماسياً نشطاً أعاد الاعتبار للدور الأمريكي في قيادة النظام المناخي العالمي، وقد تم اعتبار التغير المناخي تهديداً يلحق ضمن أولويات الأمن القومي، إذ جُمع البعد البيئي مع الاعتبارات الاقتصادية والأمنية في خطاب استراتيجي متكامل، وقد تجلّى هذا التوجه عملياً في خطة الطاقة النظيفة (Clean Power Plan) التي أعلنتها وكالة حماية البيئة عام ٢٠١٤، والتي استهدفت خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الكهرباء بنسبة ٣٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٥. كما تعهدت الولايات المتحدة بتقليص إجمالي انبعاثاتها بنسبة ٢٦٪ إلى ٢٨٪ بحلول عام ٢٠٢٥، وهو ما أسس لمشاركتها الفاعلة في مفاوضات تمهيدية أدت إلى اتفاقية باريس^(١)، كما برز الدور الشخصي لوزير الخارجية جون كيري حين قاد الفريق الأمريكي في مؤتمر ليما لعام ٢٠١٤، الذي شكّل نقطة تحول نوعية في مسار المفاوضات المناخية،^(٢).

ثالثاً: اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥

هي معاهدة دولية اعتمدت في ١٢ كانون الأول ٢٠١٥ خلال مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21) في باريس، وهدفت إلى تعزيز الجهود العالمية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وقد دخلت حيز التنفيذ في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦ بعد أن صادقت عليها أكثر من ٥٥ دولة تمثل ما يزيد على ٥٥٪ من إجمالي الانبعاثات العالمية، وهو الشرط الذي سمح بنفاذها القانوني، ومع مرور الوقت، انضمت إليها الغالبية الساحقة من دول العالم، حتى بلغ عدد الأطراف الموقعة والمصادقة نحو ١٩٦ دولة، ما جعلها من أكثر الاتفاقيات الدولية شمولاً من حيث العضوية^(٣).

لقد أدى الإخفاق الدولي في الالتزام بالبروتوكولات السابقة، لا سيما الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، إلى شعور متزايد بالحاجة إلى اتفاقية ملزمة تُعنى بمواجهة التغيرات المناخية المتطرفة، فكان لا بد للدول من التوصل إلى إطار قانوني جامع يُعزز من قدرة النظام الدولي على التعامل مع تلك التغيرات، وقد

(١) أوباما يكشف "خطة طموح" لمكافحة تغير المناخ، سكاي نيوز عربية، ٢ اب ٢٠١٥، في:

<https://rebrand.ly/c2f7b4> (16/08/2025)

(٢) John Kerry's climate legacy: 'Not a job, but a conviction', dialogue earth, January 16, 2024, in:

<https://rebrand.ly/42d058> (16/8/2025)

(٣) Climate Action, un.org, in:

<https://rebrand.ly/128c41> (15/08/2025)

تضمنت الاتفاقية الجديدة حزمة من القضايا الأساسية التي شكّلت مرتكزاتها الجوهرية، فقد تصدرت قضية السيطرة على انبعاثات الغازات الدفيئة أولويات الدول المشاركة، إذ طالبت بعض الدول بوضع هدف طويل الأمد يقضي بالسعي إلى خفض درجة حرارة الأرض بمقدار درجتين مئويتين، بينما دعت دول أخرى، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة التي تتأثر على نحو أشد بالمتغيرات المناخية، إلى رفع سقف الطموح إلى أكثر من ذلك، تعزيزاً لفرص بقاءها في ظل تفاقم الآثار المناخية الكارثية^(١).

يمكن استجلاء الأطر القانونية العامة والمسارات الرئيسة لاتفاقية باريس للمناخ لعام ٢٠١٥ من خلال تلخيصها في خمسة محاور أساسية تُوضح التزامات الأطراف المشاركة ومسؤولياتها في تحقيق أهداف الاتفاقية وغاياتها:^(٢)

١. الهدف طويل الأجل: يهدف الاتفاق إلى تعزيز الاستجابة العالمية لتغيّر المناخ عبر الحفاظ على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية لأقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، مع مواصلة الجهود لحده عند ١,٥ درجة مئوية^(*).
٢. المساهمات المحددة وطنياً (NDCs): يلتزم كل طرف في الاتفاقية بإعداد وتقديم "مساهماته المحددة وطنياً" (NDCs)، والتي تتضمن خطته وأهدافه لخفض الانبعاثات الوطنية، مع ضرورة تحديثها ورفع سقف طموحها كل خمس سنوات.
٣. التكيف مع تغيّر المناخ والخسائر والأضرار: يتمثل هذا المحور في وضع هدف عالمي لتعزيز القدرة على التكيف مع الآثار الحتمية لتغيّر المناخ وتقليل (القابلية للتأثر)، كما يقر الاتفاق بأهمية معالجة "الخسائر والأضرار" الناتجة عن الظواهر المناخية المتطرفة.
٤. التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات: تلتزم الدول المتقدمة بتقديم موارد مالية لمساعدة الدول النامية على خفض الانبعاثات والتكيف مع آثار تغيّر المناخ، مع تشجيع الأطراف الأخرى على المساهمة طوعاً، ويشمل ذلك أيضاً تسهيل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات اللازمة.

(١) هند مالك، اتفاق باريس لتغيّر المناخ ٢٠١٥، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، ١٤ تشرين الأول ٢٠٢٣، في:

<https://www.alnahrain.iq/post/1001> (06/08/2025)

(٢) محمد رحموني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(*) تجدر الإشارة إلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) تضع الفاصل الزمني المعتمد لدرجات الحرارة "ما قبل العصر الصناعي" في الفترة من عام ١٨٥٠ إلى ١٩٠٠، وتستخدم هذه الفترة لأنها تمثل أقدم نطاق زمني يتوفر عنه ملاحظات مناخية بمستوى جيد من الدقة، وبالتالي تُعدّ أفضل تقريب للظروف المناخية التي كانت سائدة قبل انتشار الاختلالات الناتجة عن النشاط الصناعي البشري.

٥. إطار الشفافية والتقييم العالمي: ينص الاتفاق على إنشاء إطار شفافية معزز لتتبع التقدم الذي يحرزه كل طرف نحو تحقيق مساهماته المحددة وطنياً، كما يتم إجراء "تقييم عالمي" كل خمس سنوات لتقييم التقدم الجماعي نحو تحقيق أهداف الاتفاقية طويلة الأجل.

وقد ارتكزت الاتفاقية كذلك على مناقشة مسارات التكيف مع آثار التغير المناخي، وهي التدابير اللازمة لمواجهة التداعيات السلبية المتوقعة، إذ تختلف هذه الإجراءات باختلاف الموقع الجغرافي ودرجة التأثير بالمناخ، وقد تشمل تشييد دفاعات ضد الفيضانات، وتطوير نظم الإنذار المبكر للأعاصير، والتحول في أنماط الزراعة وغير ذلك، مما يتطلب استجابات مخصصة ضمن إطار عالمي متكامل يراعي خصوصية كل دولة. من جهة أخرى، شكّلت مسألة التمويل أحد الأعمدة الرئيسة في الاتفاق، فقد التزمت الدول المتقدمة بتقديم الدعم المالي للدول النامية في مجالات التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع آثار التغير المناخي، فضلاً عن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، مع تجنب تحديد صارم لمستويات الالتزام، وهو ما أتاح هامشاً أوسع للتفاوض والتطبيق، كما أولت الاتفاقية أهمية خاصة لمبدأ الشفافية، من خلال إلزام الأطراف بتقديم تقارير دورية دقيقة وقابلة للمقارنة دولياً، تتناول اتجاهات انبعاث الغازات الدفيئة والسياسات المناخية المعتمدة، ما يعزز الثقة المتبادلة بين الأطراف، ويدفع نحو المزيد من العمل الفردي والجماعي لتنفيذ الالتزامات المناخية، ضمن سياق التنمية المستدامة^(١).

يشكّل جوهر التزام أطراف اتفاقية باريس للمناخ ما يُعرف بالمساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، وهي حجر الأساس في الاستجابة العالمية لتغيرات المناخ، إذ تنص الاتفاقية أن على الأطراف الموقعة إعداد مساهمات محددة وطنياً متتالية ونشرها والحفاظ عليها، وتنفيذ تدابير التخفيف المحلية الرامية إلى تحقيق تلك المساهمات، وتتمثل هذه المساهمات، بصورة مبسطة، في الأهداف التي تحددها الدول بنفسها للتقليل من حدة التغيرات المناخية، بما يعكس مستوى طموحها في هذا المجال، وهي آلية تمت الدعوة إليها قبل إقرار الاتفاقية، ففي عام ٢٠١٣، دعا مؤتمر الأطراف التاسع عشر في وارسو الدول إلى تقديم مساهماتها المحددة وطنياً (NDCs) قبل مؤتمر باريس، لتكون أساساً للالتزامات المناخية بدءاً من ٢٠٢٠. وقدّمت ١٩٠ دولة مساهماتها الأولى، مقابل ثماني دول فقط قدّمت الثانية، رغم نص الاتفاق على تحديثها كل خمس سنوات وبصورة أكثر طموحاً، وتُحدّد هذه المساهمات ذاتياً بما يتناسب مع ظروف كل دولة، وتسجّل رسمياً عند التصديق على الاتفاقية. وقد رسمت الدول المتقدمة مسارات إيجابية للالتزامات، كالولايات المتحدة الأمريكية، بأهداف مطلقة تشمل الاقتصاد

(١) هند مالك، مصدر سبق ذكره.

بالكامل، مثل خفض الانبعاثات بنسبة ٢٦-٢٨% عن مستويات ٢٠٠٥ بحلول ٢٠٢٥. أما الدول النامية فقدّمت صيغاً متنوعة، منها خفض كثافة الانبعاثات أو الانبعاثات المتوقعة أو نصيب الفرد منها^(١).

تجمع هذه الآلية بين احترام السيادة الوطنية وتحقيق الالتزام الدولي، كما تُخضع الدول للمساءلة من خلال آليات الشفافية والتقييم، ويمثّل نجاح هذه المساهمات شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف اتفاق باريس، خاصة في ظل الدعوة إلى التصاعد التدريجي والطموح المتزايد في مواجهة تغيّر المناخ، إضافةً إلى ذلك، يُنشئ الاتفاق آليةً جديدةً "لتسهيل التنفيذ وتعزيز الامتثال"، وستسعى لجنة الخبراء إلى مساعدة الدول التي تتخلف عن الوفاء بالتزاماتها على العودة إلى المسار الصحيح، ولم تنص على فرض أي عقوبات على عدم الامتثال^(٢).

المحور الثاني: الانسحاب الأول لإدارة ترامب من الاتفاقية

شهدت السياسة المناخية الأمريكية انعطافاً حاداً حين أعلن الرئيس دونالد ترامب، في حزيران ٢٠١٧، انسحاب بلاده رسمياً من اتفاقية باريس للمناخ، في تراجع واضح عن الالتزامات الدولية التي سبق أن تعهدت بها بلاده، وقد أثار هذا القرار صدمة واسعة في الأوساط السياسية والدبلوماسية، غير أنّه لم يكن مفاجئاً تماماً، إذ انسجم مع وعود ترامب الانتخابية وخلفياته الفكرية التي قلّلت من شأن التغيّر المناخي، وشككت في مسبباته، وقد دخل الانسحاب حيّز التنفيذ في تشرين الثاني ٢٠٢٠، ليترك وراءه جملة من الأسئلة والتداعيات التي ارتبطت بالسياسة الأمريكية تجاه المناخ.

أولاً: سياسات ترامب وتوجهاته الفكرية فيما يتعلق بقضايا المناخ

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ تولي الرئيس دونالد ترامب مهامه مطلع عام ٢٠١٧، سياسةً تقوم على تخفيف أعبائها في العديد من الاتفاقات الدولية، إذ لم يقتصر الأمر على الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ في حزيران ٢٠١٧، بل تابعت انسحابات أخرى أسست لنهج جديد في الدبلوماسية الأمريكية قائم على تقليص التزاماتها الدولية، فقد انسحبت واشنطن في العام ذاته من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، والتي كانت تهدف إلى ربط اقتصادات اثنتي عشرة دولة هي: اليابان، فيتنام، بروناي، سنغافورة، ماليزيا، أستراليا، نيوزيلندا، كندا، المكسيك، بيرو، تشيلي، والولايات المتحدة، وكانت الاتفاقية تقضي بإلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً بحلول عام ٢٠٣٠، بما يسمح بتدفق السلع بين موانئها دون قيود، كما انسحبت الإدارة الأمريكية في تشرين الثاني ٢٠١٩ من منظمة اليونسكو متهمَةً إياها بالتحيز ضد إسرائيل، فضلاً عن انسحابها من مجلس

(1) Nationally Determined Contributions (NDC), energy pedia, in:

https://energypedia.info/wiki/Nationally_Determined_Contributions_%28NDC%29 (16/08/2025)

(2) Paris Climate Agreement Q&A, op. cit.

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام ٢٠١٨، مبررة ذلك بعدم استجابة الدول لما وصفته بمعركتها لإصلاح هذه الهيئة^(١).

والملاحظ على قرارات ترامب تعمدتها مخالفة سلفه من الرؤساء الديمقراطيين، فقد اعتمد تعديلات جوهرية على السياسات التي انتهجتها إدارة الرئيس باراك أوباما، ولا سيما ما عُرف بـ "خطة الطاقة النظيفة". فقد توسّع بشكل ملحوظ في منح التراخيص لصناعات الفحم، معتبراً أن أي قيود تُفرض عليها تمثل هجوماً على الصناعة الأمريكية، وألغى الحظر المفروض على عقود إيجار الفحم في الأراضي الفيدرالية، كما شكّك بشكل مباشر في مصداقية تغيّر المناخ، مصرّحاً خلال حملته الانتخابية عام ٢٠١٤ بأن "الاحتباس الحراري خدعة باهظة الثمن"، مؤكداً أن تركيزه الأساسي ينصب على خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة^(٢).

وهنا لا بد من الإشارة إلى الخلفية الفكرية اليمينية الشعبوية لهذا الرئيس، لا سيما نظرة هذا التيار الفكري لقضية تغيّر المناخ، إذ تتجسّد في أنماط متباينة تبدأ بإنكار الظاهرة من أساسها، مع تبني مواقف مناوئة للنخب على نحو يستلهم نظرية المؤامرة في مواجهة هذه النخب، فضلاً عن تبني سياسات تُعلي من المصلحة القومية على حساب المصلحة العالمية، ما يقود إلى رفض التعاون الدولي والترتيبات الأممية ذات الصلة، وتتسم النزعة الشعبوية القومية في الغالب بمعاداة النخب، ولا ينحصر الأمر في النخب السياسية، بل يمتد ليشمل النخب الاقتصادية والعلمية والأكاديمية والإعلامية والثقافية، إذ تدفع سياسات الرفض الدائمة لهذه التيارات إلى التشكيك في الأدلة المرتبطة بتغيّر المناخ، هذا بالرغم من أن هذه الأدلة هي نتاج عملية معرفية معقّدة وذات طبيعة فنية دقيقة. كما تنكر هذه التوجهات مسؤولية النشاط البشري والتقدم الصناعي عن تغيّر المناخ، وترى أن الانبعاثات الناتجة عن مختلف الصناعات ليست ذات أثر جوهري على الظاهرة، بل تذهب بعض الأحزاب اليمينية إلى وصف تغيّر المناخ بأنه "شبكة من الأكاذيب" اخترعها الإعلام الليبرالي بهدف تمرير مشروع نخوي يخدم أجندات خاصة^(٣).

(١) ليينا عماد الموسوي، "إدارة دونالد ترامب تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين"، سلسلة إصدارات مركز البين للدراسات والتخطيط (بغداد: مركز البين للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠)، ص ٥.

(٢) David Smith, "Trump Moves to Dismantle Obama's Climate Legacy with Executive Order," The Guardian, March 28, 2017, in:

<https://rebrand.ly/6c9f73> (09/08/2025)

(٣) محمد أبو سريع، كيف تبدو العدالة المناخية في فكر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؟، القاهرة الإخبارية، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٥، في:

<https://rebrand.ly/8b64ea> (16/08/2025)

من جهة أخرى، يفرض التسويق الانتخابي على الجماعات الشعبية اليمينية استمالة الطبقات الاجتماعية التي قد تتضرر من الشروط التي تفرضها سياسات مكافحة تغيّر المناخ، لما لذلك من أثر مباشر على مستويات معيشتهم، كما لا يمكن إغفال ارتباط بعض قادة اليمين الشعبي في الدول الغنية بالموارد بصناعات الوقود الأحفوري، وهو ما يتضح جلياً في حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وكبار الشخصيات في إدارته، ممن تجمعهم مصالح مباشرة بقطاعات النفط والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

وقد تميزت إدارة الرئيس ترامب بثلاثة مرتكزات رئيسية شكّلت الطابع الشعبي لنهجه، وأثرت بوضوح على مواقفه تجاه قضية تغيّر المناخ^(٢):

١. التركيز على الشعب، وذلك من خلال استمالة الرأي العام عبر التأكيد على الأمن الوظيفي، وصون الكرامة، وتحقيق الرخاء الاقتصادي، من خلال بناء اقتصاد كثيف الاعتماد على الطاقة يضع مصالح الولايات المتحدة في المقام الأول.

٢. مناهضة النخب، إذ تبنّى خطاباً ناقداً للنخب السياسية والاقتصادية والعلمية التي يرى أنها تسعى وراء مصالحها الذاتية من خلال التشريعات والسياسات البيئية، داعياً إلى استبدالها بسياسات تعكس ما يصفه بالمصالح الحقيقية للشعب الأمريكي.

٣. التشديد على قومية الموارد وسيادة الطاقة، عبر التأكيد على حق الولايات المتحدة في التحكم الكامل بمصادر طاقتها، ورفض أي تدخل أو إملاءات خارجية.

على مستوى الخطاب الرسمي للرئيس ترامب فقد اتسم بغياب ملحوظ لقضية تغيّر المناخ من أولوياته المعلنة. فقد أصدرت إدارته وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٧، التي خلت تماماً من أي إشارة إلى تغيّر المناخ، في تناقض واضح مع النهج الذي اتبعته إدارة أوباما، كما ألقى ترامب خطاب حالة الاتحاد ثلاث مرات خلال أعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ولم يرد ذكر كلمة "المناخ" أو "تغيّر المناخ" في أي منها، باستثناء إشارة عابرة إلى "البيئة" في فقرة واحدة من خطاب عام ٢٠٢٠، وفي كلمته بمناسبة يوم الأرض في أبريل ٢٠١٧، أكد ترامب التزامه بالحفاظ على الموارد الطبيعية للولايات المتحدة، دون أن يتطرّق مطلقاً إلى مسألة تغيّر المناخ^(٣).

(١) أحمد العادلي، "قادة اليمين الشعبي وسياسات تغيّر المناخ: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد دونالد ترامب"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٢٣ (الإسكندرية: ٢٠٢٤) ص ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٣) ترامب يحذف عبارة تغيّر المناخ من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، غدي نيوز، ٢٠ كانون الأول ٢٠١٧، في:

<https://www.ghadinews.net/newsdet.aspx?id=32727> (16/8/2025)

أما على صعيد الإنفاق والتمويل المتعلق بقضية تغير المناخ، فقد اتبعت إدارة ترامب نهجاً يقوم على إجراء تخفيضات جذرية في برامج المساعدات الداخلية والخارجية، فقد تضمن مقترح ميزانية عام ٢٠١٧ تقليص موازنة وكالة حماية البيئة من ٨,٣ مليارات دولار إلى ٥,٧ مليارات دولار، أي بنسبة ٣١%، لتصبح الوكالة الجهة الأكثر تضرراً من هذه التخفيضات، كما شمل التقليص تمويل برامج وزارة الطاقة بنسبة ١٨%، بما في ذلك مكتب كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة المسؤول عن دعم الطاقة الشمسية، والذي انخفضت موازنته بنسبة ٦٩%، وتعرض مكتب الطاقة النووية، الذي يهدف إلى إطالة عمر المفاعلات النووية القائمة في الولايات المتحدة، لتقليص في مخصصاته بنسبة ٣١%. كما طالت هذه التخفيضات موازنات الأبحاث المتعلقة بتغير المناخ المخصصة للولايات، فضلاً عن إلغاء برامج المناخ التابعة لوكالة ناسا والمقدّرة قيمتها بـ ١٠٠ مليون دولار، وعلى المستوى الدولي، أوقفت إدارة ترامب المساهمات الأمريكية في صندوق المناخ الأخضر، وهو أداة تمويل رئيسية لدعم المشاريع المناخية. وقد شكّل القرار تراجعاً حاداً عن الدور الريادي الذي أدته الولايات المتحدة الأمريكية قبل تولّي ترامب للحكم، حين كانت أكبر داعم للهيئات الدولية المعنية بالمناخ، وواحدة من بين أكبر ثماني دول مانحة لتمويل المشاريع المناخية في الدول النامية^(١).

ثانياً: الدوافع التي أدت إلى الانسحاب من الاتفاق

هناك مجموعة من الدوافع الرئيسية التي قادت إدارة الرئيس دونالد ترامب في عام ٢٠١٧ إلى إعلان انسحابها من اتفاقية باريس للمناخ، ويمكن ترتيبها على النحو الآتي: (٢)(٣)(٤)

١- القناعات الفكرية والسياسية: إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية الأيديولوجيا، نجد أن المناخ الفكري العام داخل إدارة ترامب كان يميل إلى إنكار أن التغيرات المناخية ناجمة أساساً عن النشاط البشري المسبب للاحتباس الحراري، فقد اعتبرت الإدارة أن هذه الظاهرة ترتبط بعوامل طبيعية أوسع على مستوى الكوكب.

(١) أحمد العادلي، مصدر سبق ذكره ص ١٠٩.

(2) Hai-Bin Zhang, Han-Cheng Dai, Hua-Xia Lai, and Wen-Tao Wang. "U.S. Withdrawal from the Paris Agreement: Reasons, Impacts, and China's Response." *Advances in Climate Change Research*, Vol. 8, No. 4 (Beijing: Chinese Academy of Sciences, 2017), p223.

(3) Nicolas Loris and Katie Tubb, "4 Reasons Trump Was Right to Pull Out of the Paris Agreement," *The Heritage Foundation*, June 1, 2017, in:

<https://rebrand.ly/1d6cbf> (14/08/2025)

(4) U.S. Department of State, "On the U.S. Withdrawal from the Paris Agreement," November 4, 2019, in:

<https://rebrand.ly/bbb0ae> (14/08/2025)

٢- الحسابات السياسية والشخصية: تميّز سلوك إدارة ترامب بدرجة عالية من الاستقطاب السياسي والاجتماعي، إذ ارتبط جزء من موقفه برغبته في تقويض إرث سلفه الرئيس الديمقراطي باراك أوباما، الذي تبني اتفاقية باريس باعتبارها أداة لتعزيز الأمن المناخي للولايات المتحدة، ودعم الاقتصاد منخفض الكربون، وتوفير فرص عمل في مجال الطاقة المتجددة، فضلاً عن تعزيز القيادة الأمريكية عالمياً، هذا الشحن الأيديولوجي، مقروناً بالطبيعة الاعتراضية لشخصية ترامب، جعله يتبنى موقفاً رافضاً للاتفاقية برمتها، من غير اكتراث بما قد تؤول إليه من نتائج.

٣- الاعتبارات الانتخابية: خلال حملته الانتخابية، وعد ترامب أنصاره صراحة بالانسحاب من اتفاقية باريس، معتبراً ذلك جزءاً من التزامه ببرنامجه "أمريكا أولاً"، وهو وعد سعى إلى تنفيذه مبكراً في رئاسته لتأكيد مصداقيته السياسية أمام قاعدته الانتخابية.

٤- المصالح الاقتصادية وجماعات الضغط: ارتبطت إدارة ترامب ارتباطاً وثيقاً بصناعة الوقود الأحفوري، وتأثرت قراراتها بنفوذ جماعات الضغط الممثلة لشركات الطاقة الكبرى، مثل شركة "كوتش إندستريز"، وقد رأت هذه الأطراف أن الانسحاب من الاتفاقية سيسمح بإلغاء القيود البيئية، ويفتح المجال أمام توسع الصناعات التقليدية للطاقة، وقد برّرت الإدارة الانسحاب بأنه وسيلة لحماية قطاعات مثل الفحم والحديد والصلب والإسمنت من القوانين البيئية الصارمة التي قد تزيد كلفة الإنتاج، ما يهدد قدرتها التنافسية في السوق المحلية والعالمية، وفي ظل الانقسام الأمريكي الداخلي، لعبت حكومات الولايات التي تعتمد اقتصادياً على الوقود الأحفوري دوراً في دعم قرار الانسحاب، بحجة حماية الوظائف ومنع انتقال الاستثمارات إلى مصادر طاقة نظيفة قد لا توفر فرص عمل بنفس المعدلات في المدى القصير.

٥- الاعتبارات الاقتصادية والتنافس الدولي: اعتبر ترامب أن الاتفاقية تُثقل كاهل الولايات المتحدة بالتزامات مناخية أكبر من تلك المفروضة على دول منافسة مثل الصين والهند، وهو ما يضعف الميزة التنافسية الأمريكية، ويؤثر سلباً على فرص العمل في قطاعات الطاقة التقليدية، ويقيد السيادة الاقتصادية والسياسية للبلاد، وقد انسجمت هذه الرؤية مع النزعة القومية الانعزالية التي شكلت شعاراً مركزياً لحملته: "أمريكا أولاً". وانسجم موقف ترامب مع خطابه السياسي الأوسع الذي يرفض أي التزامات دولية يرى أنها "تقيّد حرية القرار الأمريكي"، سواء في مجالات المناخ أو التجارة أو الأمن، وهو ما اعتبره عنصراً جوهرياً في الحفاظ على استقلالية القرار الوطني.

٦- الشكوك حول فاعلية الاتفاقية: رأى بعض مستشاري ترامب أن اتفاقية باريس، بصفتها اتفاقية طوعية غير ملزمة، لن تؤدي إلى تأثير حقيقي في خفض الانبعاثات عالمياً، وأن الالتزام الأمريكي لن يغيّر المسار الكلي

لظاهرة الاحتباس الحراري طالما أن الدول الكبرى الأخرى لا تلتزم بمستويات مماثلة من خفض، وهناك من يرى أن ترامب استخدم الانسحاب كورقة ضغط لإعادة التفاوض على بنود أكثر ملاءمة للاقتصاد الأمريكي.

ثالثاً: الآثار المترتبة على انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس للمناخ

يشكل انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس تحولاً جوهرياً في مسار الجهود العالمية لمواجهة التغير المناخي، إذ ينعكس على توزيع الأعباء وارتفاع تكاليف التخفيف عالمياً، ويقوّض الثقة في الالتزامات الدولية. ويؤدي هذا القرار إلى تداعيات سياسية واقتصادية وعلمية تتجاوز الاتفاقية لتتطال بنية النظام المناخي العالمي بأكمله. وأبرز هذه الآثار هي: (١)(٢)

١- تراجع القيادة العالمية للعمل المناخي وتنامي دور القوى المنافسة: أدى انسحاب الولايات المتحدة، وهي إحدى أكبر القوى الاقتصادية وأكبر المساهمين في الانبعاثات، إلى تقويض القيادة الدولية للعمل المناخي، لا سيما وأنها كانت شريكاً رئيسياً للاتحاد الأوروبي والصين في دفع المفاوضات، وقد فتح غيابها المجال أمام قوى منافسة لتوسيع نفوذها في صياغة السياسات المناخية العالمية، وهو ما انعكس على موازين القوة في مفاوضات المناخ وتوجهاتها الاستراتيجية

٢- تقويض الثقة في آليات التعاون المناخي متعدد الأطراف: أظهر الانسحاب أن الالتزامات المناخية عرضة للتقلبات السياسية الداخلية للدول، مما زعزع الثقة في استمرارية الاتفاقات الدولية، ودفع بعض الدول إلى التباطؤ في تنفيذ التزاماتها أو إعادة النظر في طموحاتها، وهو ما يهدد فكرة الالتزام التصاعدي التي قامت عليها اتفاقية باريس

٣- زيادة الأعباء وتوزيع غير متكافئ لجهود التخفيف: بانسحاب الولايات المتحدة، تقلصت المساهمات العالمية في خفض الانبعاثات، مما دفع الدول الأخرى إلى تحمّل عبء أكبر لتحقيق الأهداف المعلنة، وهذا أوجد فجوة في التوزيع العادل للمسؤوليات، إذ حصلت الولايات المتحدة على هامش انبعاثات أوسع، بينما واجهت الدول الأخرى – لا سيما النامية – ضغوطاً مالية وتقنية متزايدة.

٤- انكماش التمويل المناخي وأثره على الدول النامية: أدى خفض التمويل الأمريكي إلى إضعاف قدرة الدول النامية على التكيف مع آثار التغير المناخي أو الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة، إذ كانت الولايات المتحدة

(1) Hai-Bin Zhang, Han-Cheng Dai, op. cit. p229.

(2) Nick Popley, "What Happened the Last Time Trump Withdrew from the Paris Agreement," TIME Magazine, January 21, 2025, in:

<https://rebrand.ly/5bca6f> (14/08/2025)

المانح الأكبر بنسبة ٢١% من إجمالي التمويل المناخي، وتعدت سابقاً بـ ٣ مليارات دولار لصندوق المناخ الأخضر، ما يعادل ٤٠% من موارده، لكن الانسحاب وضعف الالتزام المالي ساهما في تعطيل العديد من المشاريع الحيوية.

٥- تباطؤ آليات البحث العلمي والابتكار في الطاقة النظيفة: إن تقليص الميزانيات المخصصة لأبحاث المناخ والطاقة المتجددة في الولايات المتحدة، التي كانت مسؤولة عن نحو ٢٣% من الأبحاث المنشورة في هذا المجال عالمياً، أدى إلى إبطاء وتيرة الابتكار.

٦- تداعيات اقتصادية ومناخية متشابكة: على المستوى الدولي، يمكن أن يؤدي الانسحاب إلى إضعاف التنسيق في سياسات خفض الانبعاثات، مما يزيد احتمالية تجاوز سقف الاحترار المستهدف، وعلى المستوى الداخلي الأمريكي، قد تواجه الشركات تحديات في الأسواق التي تفرض تعريفات أو قيوداً على المنتجات عالية الانبعاثات، وهو ما يربط بين الأثر المناخي والاقتصادي في دائرة سلبية متبادلة.

المحور الثالث: من العودة إلى الانسحاب مجدداً... الانقسام الأمريكي حول السياسة المناخية

لم يتوقف الجدل حول موقع الولايات المتحدة في اتفاقية باريس للمناخ عند حدود الانسحاب الأول عام ٢٠١٧، إذ شهدت السنوات اللاحقة تقلباً واضحاً في الموقف الأمريكي، فقد أعاد الرئيس جو بايدن بلاده إلى الاتفاقية فور توليه الحكم عام ٢٠٢١، ليمنح الدبلوماسية المناخية الأمريكية زخماً جديداً، غير أن هذا المسار سرعان ما تعرض لانتكاسة ثانية مع عودة ترامب إلى السلطة مطلع عام ٢٠٢٥.

أولاً: عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاقية بوصول الرئيس جو بايدن

في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢١، أعاد الرئيس جو بايدن، في أول يوم من توليه المنصب، الولايات المتحدة إلى اتفاقية باريس، ومجسداً بذلك الأهمية التي توليها إدارته للملف المناخي من خلال تعيين وزير الخارجية الأسبق جون كيري مبعوثاً رئاسياً خاصاً للمناخ. وقد أكد جون كيري، في أول تصريحاته، ضرورة تسريع الجهود العالمية لخفض الانبعاثات الكربونية، مشيراً إلى أن تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠ سيمثل تحولاً جوهرياً في الاقتصاد العالمي، كما وصف قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من الاتفاقية "بالمتهور"، موضحاً أن التحول إلى الطاقة الخضراء يمكن أن يوفّر ملايين فرص العمل، وهو ما يفنّد الحجج الاقتصادية التي استند إليها ترامب لتبرير انسحابه^{(١)(٢)}.

وخلال قمة المناخ (COP26) التي انعقدت في غلاسكو بالمملكة المتحدة عام ٢٠٢١، أكدت الولايات المتحدة بقيادة الرئيس جو بايدن التزامها بالقيام بدورها القيادي في مكافحة التغير المناخي، وفي كلمته في القمة، وصف

(١) Paris Climate Agreement Q&A, op. cit.

(٢) محمد المنشاوي، انسحب منه ترامب وعاد إليه بايدن: عضلته واشنطن مع اتفاق باريس للمناخ، الجزيرة، ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢١، في: <https://rebrand.ly/85f7e2> (13/8/2025)

الرئيس جو بايدن الوضع الراهن بأنه "نقطة انعطاف تاريخية في تاريخ العالم" بسبب الأزمة المناخية المتفاقمة، مشيراً إلى أن الاستجابة لهذه الأزمة يجب أن يُنظر إليها كفرصة دافعة لاقتصاد العالم، وليس ككارثة محض، كما أعلن خلال القمة عن استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق هدف الولايات المتحدة في الوصول إلى صافي انبعاثات بحلول منتصف القرن، واستعرض التزام بلاده بخفض الانبعاثات من خلال خطة متكاملة تتناول مختلف القطاعات الاقتصادية^(١).

وتنفيذاً لاتفاقية باريس للمناخ، أعلن الرئيس جو بايدن في كانون الأول ٢٠٢٤ عن مجموعة من الالتزامات الوطنية الجديدة، تمثلت في السعي إلى خفض انبعاثات غاز الميثان بنسبة ٣٥%، بالنظر إلى أثره المضاعف في رفع درجة حرارة الغلاف الجوي مقارنة بثاني أكسيد الكربون، كما شملت الخطة تقليص الانبعاثات الأمريكية بنسبة تتراوح بين ٦١% و ٦٦% بحلول عام ٢٠٣٥، مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٥^(٢).

ثانياً: الانسحاب الثاني لإدارة ترامب ٢٠٢٥

في مشهد يحمل دلالات رمزية تتجاوز الفعل السياسي المباشر، شهدت العاصمة الأمريكية واشنطن في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٥ إعلان الرئيس دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة مجدداً من اتفاق باريس للمناخ، وذلك خلال تجمع جماهيري حاشد في صالة مخصصة لكرة السلة وهوكي الجليد، إذ قبل القرار بترحيب صاحب من قرابة عشرين ألف متفرج، عكست ردود أفعالهم حالة من اللامبالاة تجاه التبعات الوجودية المترتبة على تدهور المناخ العالمي، وقد علّق أحد مساعدي الرئيس ترامب على القرار بالقول: "سنوفر أكثر من تريليون دولار بالانسحاب من تلك المعاهدة"، في إشارة ضمنية إلى تبرير القرار بمنطق الكلفة الاقتصادية المحضّة، على الرغم من خطورته الرمزية والواقعية على مستقبل الالتزام الدولي بالتحرك المناخي، يعكس هذا الحدث تحولاً في الأولويات الأمريكية، إذ يُقدّم تقليص الإنفاق كأولوية تفوق الاعتبارات البيئية، بما يعكس أزمة أعمق في إدراك الترابط بين السياسة، والاقتصاد، واستدامة الحياة على كوكب الأرض^(٣).

(١) Jeff Mason and Valerie Volcovici, Biden tells leaders U.S. will meet climate goals, while his agenda falters at home, reuters, November 3, 2021, in:

<https://rebrand.ly/d2fa96> (13/08/2025)

(٢) ياسمين ايمن، "مستقبل قضية التغير المناخي العالمية خلال ولاية ترامب الثانية ٢٠٢٥-٢٠٢٩"، مجلة آفاق مستقبلية، العدده (القاهرة: ٢٠٢٥)، ص ١٠.

(٣) David Smith, Trump the wrecking ball brings chaos to order, executing a parade of grievances, 2025 06.19, the guardian, in:

<https://rebrand.ly/464c17> 02/08/2025

ولا بد هنا من الإشارة إلى جنبه قانونية ضمن بنود الاتفاقية، فاستناداً إلى بنود اتفاقية باريس للمناخ، لا يحق للدول الأعضاء الانسحاب منها إلا بعد مرور ثلاث سنوات من دخولها حيز التنفيذ، وهو ما أدى سابقاً إلى تأجيل انسحاب إدارة ترامب الأولى، التي أعلنت قرارها في عام ٢٠١٧، لكنها لم تتمكن من تنفيذه فعلياً إلا في عام ٢٠٢٠، ما أبقى الولايات المتحدة، خلال تلك الفترة، خاضعة لكامل التزاماتها المناخية، أما في الانسحاب الثاني الذي باشره ترامب بعد عودته إلى السلطة عام ٢٠٢٥، فقد باتت الاتفاقية تتيح للدول المنسحبة مغادرتها خلال سنة واحدة فقط من تاريخ الإشعار الرسمي، ما سيسرع من وتيرة الخروج الأمريكي، ويذهب عدد من المراقبين إلى أن إدارة ترامب قد لا تكتفي بالانسحاب من اتفاق باريس، بل قد تتجه أيضاً نحو الانسحاب من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تمثل المرجعية الدولية الأشمل في مواجهة الظاهرة المناخية، غير أن هذا المسار سيصطدم بعقبة قانونية أساسية، تتمثل في أن الاتفاقية الإطارية مصادق عليها من قبل مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٩٢، الأمر الذي يلزم الإدارة بالحصول على موافقة الكونغرس، ويجعل الانسحاب منها أكثر تعقيداً من الناحية الدستورية مقارنة باتفاقية باريس^(١).

ثالثاً: تأثيرات الانسحاب على الداخل الأمريكي

شهدت السياسة البيئية الداخلية في عهد ترامب تحولاً جذرياً، إذ ألغى خلال ولايته الأولى ما يقارب ١٢٥ إجراءً من تدابير الحماية التي أقرتها الإدارة السابقة، واستمر على النهج ذاته في ولايته الثانية، فقلص الميزانيات المخصصة لوكالة حماية البيئة ووزارة الأمن الداخلي، إلى جانب استهدافه للوكالات الفيدرالية العلمية، بما في ذلك تلك المعنية بدراسات المناخ والبيئة، وقد أثار هذا المسار مخاوف جدية من تسييس إدارة الكوارث الطبيعية، إذ برزت خشية من ربط المساعدات الفيدرالية المقدمة للولايات بمدى الولاء السياسي للرئيس، فضلاً عن تسهيله تراخيص مشاريع الطاقة غير المتجددة، لا سيما تلك العائدة لشركات تنتج النسبة الأكبر من الوقود الأحفوري، ومن الآثار المتوقعة لسياسات ترامب في هذا السياق أنها ستؤدي إلى تعزيز إنتاج النفط والغاز الطبيعي والتوسع في مشاريع الطاقة الأحفورية عبر تسهيل منح الرخص والموافقات، فضلاً عن تقليص الاعتماد على السياسات الفيدرالية لصالح السياسات التي تضعها الولايات نفسها، كما أن إلغاء العديد من الأوامر التنفيذية المتعلقة بالمناخ التي أقرتها إدارة بايدن، سيواجه بمقاومة من المستثمرين في مجال الطاقة النظيفة ومعارضة من الكونغرس الأمريكي^(٢).

(١) ياسمين ايمن، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩.

رابعاً: هل هناك مقبولة داخلية لسياسات ترامب المناخية؟

إن انسحاب إدارة ترامب من اتفاقية باريس للمناخ يمثل انعكاساً واضحاً لحالة التنافر بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة حيال قضية المناخ، ويكشف عن فجوة عميقة في تحديد أولويات السياسة الداخلية والخارجية تجاه هذه القضية الجوهرية.

تشير بيانات استطلاع مجلس شيكاغو للشؤون العالمية (Chicago Council on Global Affairs) وشركة إيبسوس (Ipsos) الصادر في آب ٢٠٢٤، إلى أن غالبية الأمريكيين (٦٩٪) ما زالوا يؤيدون التزام بلادهم بالاتفاقية، بما في ذلك نصف الجمهوريين ٥٠٪، وأغلبية ساحقة من الديمقراطيين ٨٨٪ والمستقلين ٦٧٪. ويظهر الاستطلاع أن الدعم الشعبي للاتفاقية بقي مستقراً منذ عام ٢٠٢٣، إذ عبّر ما يقرب من سبعة من كل عشرة أمريكيين عن رغبتهم في استمرار مشاركة الولايات المتحدة فيها، في حين ظل الموقف الجمهوري أقل حماسة وأكثر ميلاً إلى معارضتها، خاصة بعد إعلان ترامب عن انسحابه الأول منها عام ٢٠١٧ وما تلاه من خطوات لاحقة^(١).

يشير الاستطلاع كذلك إلى أن الأمريكيين يدعمون، بنسب متفاوتة حزبياً، إجراءات مناخية محلية فعالة؛ إذ يؤيد ٨٠٪ الاستثمار في بنية تحتية مقاومة للمناخ، و٧٢٪ فرض ضرائب على الشركات ذات الانبعاثات الكبيرة، و٧١٪ منح إعفاءات ضريبية لتبني تقنيات الطاقة المتجددة مثل السيارات الكهربائية والألواح الشمسية. ومع ذلك، يُظهر الانقسام الحزبي أن الجمهوريين أقل دعماً لهذه السياسات مقارنة بالديمقراطيين، كما أن تأييدهم الأكبر يذهب نحو إجراءات مثل فرض الرسوم الجمركية على الدول التي لا تلتزم بمعايير الانبعاثات ٦٦٪ وبناء المزيد من محطات الطاقة النووية ٦٠٪، في حين يقل حماسهم للسياسات المرتبطة بالاتفاقيات الدولية، كذلك تكشف البيانات عن فجوة حادة في إدراك التهديد المناخي بين الحزبين؛ فبينما يعتبر ٧٧٪ من الديمقراطيين تغيّر المناخ تهديداً خطيراً للمصالح الحيوية الأمريكية خلال العقد المقبل، لا يتبنى هذا الرأي سوى ٢١٪ من الجمهوريين، الذين يفضل نصفهم تقريباً ٥٢٪ معالجة الظاهرة بخطوات تدريجية منخفضة التكلفة، ويرى ثلثهم ٣٣٪ أنه لا ينبغي تكبد أي تكاليف اقتصادية قبل التأكد من أن تغيّر المناخ يمثل مشكلة حقيقية، كما يختلف الحزبان حول تفسير أسباب الظاهرة؛ إذ ترى أغلبية بسيطة من الديمقراطيين (٥٣٪) أن التغيّر المناخي ناجم أساساً عن النشاط البشري، بينما يعزو ٢٨٪ من الجمهوريين الظاهرة إلى عوامل طبيعية في المقام الأول، ويشكك ٢٣٪ منهم في وجودها من الأساس^(٢).

(١) Lama El Baz, "Despite Trump Withdrawal, Americans Back Climate Paris Agreement." Chicago, IL: Chicago Council on Global Affairs, January 2025. P3-9.

(٢) Ibid.

خامساً: تحولات الهوية الأمريكية في ظل إدارة ترامب

يمكن تفسير الإجراءات التي اتخذتها إدارة الرئيس دونالد ترامب بوصفها جزءاً من مسعى هادف إلى إعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية ودورها في النظام الدولي، إذ دأب ترامب في خطابه السياسي الى الترويج لما يسميه "إحياء الحلم الأمريكي"، باعتباره مرتكزاً لهوية قومية جامعة توحد الأمريكيين حول أهداف مشتركة، وقد عكست قرارات ترامب المتعلقة بالانسحاب من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية، تحولاً في الهوية الأمريكية من كونها قوة قيادية فاعلة في النظام الدولي إلى دولة تميل إلى العزلة، وتضع السيادة والمصلحة الوطنية في مقدمة أولوياتها على حساب الالتزامات العالمية، كما ساهم تبني شعار "أمريكا أولاً" في إعادة تشكيل صورة الولايات المتحدة كقوة دولية تفضّل تحقيق مصالحها الذاتية بعيداً عن الأطر المؤسسية متعددة الأطراف، وهو ما يشير إلى تغيير جوهري في إدراك الذات الأمريكية ودورها العالمي^(١).

الخاتمة

تُظهر الحالة الأمريكية بجلاء مدى الترابط بين قضية المناخ وطبيعة القيادة السياسية، فقد تحولت الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب من قوة تقود الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي إلى قوة معرّقة لها، على الرغم من شبه الإجماع الدولي، ولا سيما في الأوساط العلمية، على ضرورة مواجهة هذه الظاهرة. ويكشف هذا التذبذب في المواقف الأمريكية تجاه التزاماتها الدولية أن أثره لا يقتصر على اتفاقية باريس للمناخ، بل يمتد إلى العديد من الاتفاقيات الأخرى، مما قد يؤسس لسابقة خطيرة تتيح لأي رئيس جديد الانسحاب من أي اتفاق دولي لا ينسجم مع توجهاته الفكرية أو حساباته الانتخابية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات:

١. إن الطبيعة الطوعية وغير الملزمة لمعظم هذه الاتفاقيات تحدّ من فعاليتها في تصحيح المسار، وتمنعها من إحداث تأثيرات جوهريّة على أرض الواقع.
٢. على الرغم من أنّ قضية المناخ ترتبط في جوهرها بالجانب العلمي والتقني، فإن التأثيرات السياسية والتوجهات الفكرية لصانع القرار تظل هي العامل الأكثر تأثيراً.
٣. أنّ موقع الولايات المتحدة في النظام المناخي العالمي اتسم بعدم الاستقرار، إذ انتقل من قيادة الجهود الدولية في عهد أوباما، إلى الانسحاب والتشكيك في عهد ترامب.
٤. أدى الانسحاب الأمريكي إلى إضعاف الثقة بآليات التعاون المناخي متعدد الأطراف، وترك فراغاً استراتيجياً حاولت قوى أخرى (مثل الصين والاتحاد الأوروبي) أن تملأه.

(١) نور نبيه جميل، "تقدير موقف: تأثير خطابات ترامب على التحولات الديناميكية في النظام الدولي – دراسة نقدية من منظور العلاقات الدولية" (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٢ شباط ٢٠٢٥)، ص ١٠.

٥. أثبتت التجربة الأمريكية أن الحجج الاقتصادية، مثل حماية الوظائف والصناعات التقليدية، لا تزال تتقدم على الأولويات البيئية، وهو ما يجعل التزامات واشنطن المناخية عرضة للتراجع مع تغير الإدارات السياسية.

المصادر

أولاً: العربية

١. أحمد العادلي، "قادة اليمين الشعبوي وسياسات تغير المناخ: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد دونالد ترامب"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٢٣ (الإسكندرية: ٢٠٢٤).
٢. بشير سبهان أحمد، "الجهود الدولية لمكافحة جريمة الإبادة البيئية"، مجلة كلية الإمام الجامعة، العدد ٣ (صلاح الدين: ٢٠٢٣).
٣. ليندا عماد الموسوي، "إدارة دونالد ترامب تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين"، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠).
٤. محمد رحموني، "القضايا الرئيسية لتصميم نظام قانوني دولي فعال لحماية المناخ"، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد ٢ (الجزائر: حزيران ٢٠٢٠).
٥. محمد عبد الكريم، "التغيرات البيئية وأثرها على نزوح النساء في جنوب العراق"، مجلة كلية الإمام الجامعة، العدد ٥ (صلاح الدين: ٢٠٢٤).
٦. نور نبيه جميل، "تقدير موقف: تأثير خطابات ترامب على التحولات الديناميكية في النظام الدولي - دراسة نقدية من منظور العلاقات الدولية" (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٢ شباط ٢٠٢٥).
٧. ياسمين ايمن، "مستقبل قضية التغير المناخي العالمية خلال ولاية ترامب الثانية ٢٠٢٥-٢٠٢٩"، مجلة آفاق مستقبلية، العدد ٥ (القاهرة: ٢٠٢٥).
٨. قضايا عالمية، تغير المناخ، موقع الأمم المتحدة، في: <https://www.un.org/ar/global-issues/climate-change> (16/08/2025)
٩. أوباما يكشف "خطة طموح" لمكافحة تغير المناخ، سكاي نيوز عربية، ٢ اب ٢٠١٥، في: <https://rebrand.ly/c2f7b4> (16/08/2025)
١٠. هند مالك، اتفاق باريس لتغير المناخ ٢٠١٥، مركز النهري للدراسات الاستراتيجية، ١٤ تشرين الأول ٢٠٢٣، في: <https://www.alnahrain.iq/post/1001> (06/08/2025)

١١. محمد أبو سريع، كيف تبدو العدالة المناخية في فكر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؟، القاهرة الإخبارية، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٥، في:

<https://rebrand.ly/8b64ea> (16/08/2025)

١٢. ترامب يحذف عبارة 'تغيّر المناخ' من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، غدي نيوز، ٢٠ كانون الأول ٢٠١٧، في:

<https://www.ghadinews.net/newsdet.aspx?id=32727> (16/8/2025)

١٣. محمد المنشاوي، انسحب منه ترامب وعاد إليه بايدن: عضلته واشنطن مع اتفاق باريس للمناخ، الجزيرة، ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢١، في:

<https://rebrand.ly/85f7e2> (13/8/2025)

ثانياً: الانكليزية

1. Lama El Baz, "Despite Trump Withdrawal, Americans Back Climate Paris Agreement." Chicago, IL: Chicago Council on Global Affairs, January 2025.
2. Hai-Bin Zhang, Han-Cheng Dai, Hua-Xia Lai, and Wen-Tao Wang. "U.S. Withdrawal from the Paris Agreement: Reasons, Impacts, and China's Response." Advances in Climate Change Research, Vol. 8, No. 4 (Beijing: Chinese Academy of Sciences, 2017).
3. Paris Climate Agreement Q&A, The Center for Climate and Energy Solutions, in:
<https://www.c2es.org/content/paris-climate-agreement-qa/>
(08/08/2025)
4. John Kerry's climate legacy: 'Not a job, but a conviction', dialogue earth, January 16, 2024, in:
<https://rebrand.ly/42d058> (16/8/2025)
5. Nationally Determined Contributions (NDC), energy pedia, in:
https://energypedia.info/wiki/Nationally_Determined_Contributions_%28NDC%29 (16/08/2025)
6. David Smith, "Trump Moves to Dismantle Obama's Climate Legacy with Executive Order," The Guardian, March 28, 2017, in:
<https://rebrand.ly/6c9f73> (09/08/2025)

7. Nicolas Loris and Katie Tubb, "4 Reasons Trump Was Right to Pull Out of the Paris Agreement," The Heritage Foundation, June 1, 2017, in:
<https://rebrand.ly/1d6cbf> (14/08/2025)
8. U.S. Department of State, "On the U.S. Withdrawal from the Paris Agreement," November 4, 2019, in:
<https://rebrand.ly/bbb0ae> (14/08/2025)
9. Nick Popley, "What Happened the Last Time Trump Withdrew from the Paris Agreement," TIME Magazine, January 21, 2025, in:
<https://rebrand.ly/5bca6f> (14/08/2025)
10. Jeff Mason and Valerie Volcovici, Biden tells leaders U.S. will meet climate goals, while his agenda falters at home, reuters, November 3, 2021, in:
<https://rebrand.ly/d2fa96> (13/08/2025)
11. David Smith, Trump the wrecking ball brings chaos to order, executing a parade of grievances, 2025 06.19, the guardian, in:
<https://rebrand.ly/464c17> 02/08/2025